



Distr.: Limited
23 April 2015

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية

UN HABITAT

الدورة الخامسة والعشرون
نيروبي، ١٧-٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥
البند ٥ من جدول الأعمال
أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات
البشرية، بما في ذلك مسائل التنسيق

مشروع قرار ٢/٢٥: تعزيز الملكية الوطنية والقدرة التشغيلية

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن نتائج مؤتمر القمة العالمية عام ٢٠٠٥، الذي يتضمن تقديم دعم قوي ومتسق على مستوى المنظومة لتنفيذ سياسات الأمم المتحدة وأنشطتها التشغيلية والبيئية، بما في ذلك المساعدة الإنسانية،

وإذ يشير أيضاً إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"،^(١) التي سلّمت بضرورة أن تدمج في الإطار المؤسسي أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة بطريقة متوازنة وبما يكفل تحقيق التنمية بوسائل منها زيادة تعزيز تضافر الجهود وتنسيقها وتجنب تكرارها واستعراض التقدم المحرز في تطبيق مفهوم التنمية المستدامة،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية والذي أعادت فيه الجمعية التأكيد على أهمية الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التشغيلية، وأرست توجهات لسياسات على مستوى المنظومة من أجل التعاون في مجال التنمية وطرائق على المستوى القطري في منظومة الأمم المتحدة، وأكدت على ضرورة أن يكون تمويل الأنشطة التنفيذية متسقاً مع الأولويات والخطط الوطنية للبلدان المستفيدة من البرامج ومع الخطط الاستراتيجية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاثة سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل

(١) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

التنمية، وإذ يشير أيضاً إلى إمكانات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومصفوفة نتائجه، بوصفها الإطار الجماعي المتسق والمتكامل لبرمجة ورصد عمليات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري، مما يؤدي إلى تزايد فرص القيام بمبادرات مشتركة، بما في ذلك البرمجة المشتركة، ويسلم بالحاجة إلى أن يستفيد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الاستفادة الكاملة من تلك الفرص لصالح تعزيز كفاءة المعونة وفعاليتها،

وإذ يعيد التأكيد على ضرورة تعزيز الأمم المتحدة من أجل زيادة اتساق عملها وتعزيز فعاليتها وقدرتها على التصدي على نحو فعال، ووفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، لكل ما أو نواجهه في عصرنا هذا من تحديات في مجال التنمية،

وإذ يضع في اعتبارها الحاجة إلى التنسيق والتوازن في تنفيذ الولايات المعيارية والتشغيلية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،

وإذ يدرك أن قوة الأمم المتحدة ونظامه التشغيلي يعتمدان على مشروعيتها على المستوى القطري كشريك محايد وموضوعي وجدير بالثقة،

وإذ يشير إلى دور برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دعم الحكومات الوطنية والسلطات المحلية لبناء قدراتها وتعزيز التعاون التقني والعلمي، بما في ذلك من خلال السياسات الحضرية لتعزيز استدامة التحضر والمستوطنات البشرية حسب الاقتضاء،

وإذ يعيد التأكيد على دعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لجهود الأمم المتحدة، من خلال تقديم ما يناسب من الإسهامات في التقرير السنوي للأمين العام بشأن تنفيذ الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات للسياسات الشاملة الذي يزود الدول الأعضاء بلمحة عامة عما أُحرز من نتائج وما اتخذ من تدابير ونفذ من عمليات في إطار متابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للسياسات،

وإذ يسلم بالقرار الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي في برازافيل، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، القاضي بتحويل المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية إلى جهاز تابع للاتحاد الأفريقي وذلك من خلال إنشاء لجنة فرعية تعنى بالتنمية الحضرية والمستوطنات البشرية في إطار اللجنة التقنية المتخصصة المعنية بالخدمة العامة والحكومات المحلية والتنمية الحضرية واللامركزية،

وإذ يحيط علماً بنتائج المؤتمر الوزاري الخامس لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ المعني بالإسكان والتنمية الحضرية، على النحو الوارد في إعلان سول وخطة تنفيذ سول، باعتبارها إجراءات محددة للتصدي للتحديات التي تواجه بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ فيما يتعلق بالتنمية الحضرية والمستوطنات البشرية المستدامة وتعزيز تنفيذ برامج برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في المنطقة،

١ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يعمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء والأمانة ومع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ أحدث قرار بشأن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات للسياسات الشاملة تنفيذاً كاملاً في برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بهدف رفع زيادة تحسين كفاءة الأنشطة التشغيلية على المستوى القطري، بغرض تحسين فعالية نتائج التنمية؛

- ٢ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي تعزيز الروابط بين العمل التنفيذي والمعياري لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من أجل زيادة قدرته في توفير خبرة مبنية على البراهين لتصميم السياسات ودراسة عملية لتنفيذ السياسات؛
- ٣ - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي تعزيز آلية الوثيقة البرنامجية القطرية لكفالة اتساقها مع أولويات التنمية في الأمم المتحدة وأولويات أطر التنمية الوطنية للبلد المعني، حسب الاقتضاء، بهدف تعزيز الملكية الوطنية للأنشطة القطرية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛
- ٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي، في سياق برنامج العمل والميزانية المعتمدين والخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، أن يدعم الحكومات الوطنية لتشجيع السلطات المحلية وغيرها من أصحاب المصلحة على تحسين فعالية تنفيذ البرامج القطرية الميدانية، وتحقيق الأهداف الوطنية وتعزيز الملكية المحلية والوطنية؛
- ٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يعمل بشكل وثيق مع الحكومات الوطنية ومع أفرقة الأمم المتحدة القطرية لإدماج عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في نموذج إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، أو ما يعادله، وللاشتراك بنشاط مع مبادرة "أمم متحدة واحدة"؛
- ٦ - يشجع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على مواصلة تعاونه البناء مع الآليات الحكومية الدولية من قبيل اجتماع الوزراء والسلطات الرفيعة المستوى لقطاع الإسكان والتنمية الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمؤتمر الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالإسكان والتنمية الحضرية، واللجنة التقنية المتخصصة المعنية بالخدمة المدنية والحكم المحلي والتحضر واللامركزية التابعة للاتحاد الأفريقي، ومجلس الوزراء العرب المعني بالإسكان بالإضافة إلى الجهات الأخرى التي يمكن أن تمثل وسائل ملائمة لدفع تغيير السياسات والبرمجة ووضع الأولويات الإقليمية والوطنية للتحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة؛
- ٧ - يلاحظ مع التقدير أن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، نجح، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، من الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وفي هذا الصدد يطلب إلى المدير التنفيذي أن يحقق التنفيذ الكامل لمشروع تخطيط موارد المؤسسات، أو موجا، وذلك بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥ وكفالة توفير التدريب اللازم للموظفين؛
- ٨ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يواصل توفير إطار ملائم لاستنباط نموذج يربط بين الأنشطة المعيارية والأنشطة التنفيذية، بما يمهد السبيل إلى تحقيق نتائج جيدة التحديد وملموسة بشكل واضح حتى يكون لها تأثير أكبر في الميدان؛
- ٩ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي تعزيز أنشطة بناء القدرات من أجل دعم تحقيق التنمية الحضرية المستدامة وفقاً للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ على ضوء الإسهام المحتمل أن تضيفه الخطة لتنفيذ جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛
- ١٠ - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى مجلس الإدارة في دورته السادسة والعشرين.